الأمم المتحدة S/PV.8100

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٠٠

الثلاثاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١١/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي/السيد لامبرتيني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/911)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/911)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/911، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وإيطاليا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويسعدني أن أشارك في هذه الجلسة اليوم.

إن آخر فترة مشمولة بالتقرير مغطاة بصورة جيدة في تقرير الأمين العام (S/2017/911) الذي نستعرضه اليوم. بالإضافة إلى ذلك، سأحيط المجلس علما بالتطورات الهامة التي وقعت مؤخرا منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت انتخابات بلدية في جميع أنحاء كوسوفو – وهي ثاني انتخابات محلية على نطاق كوسوفو منذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن مبادئ تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ولذلك، كانت هذه هي المرة الثانية التي تشارك فيها بلديات كوسوفو الأربع ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو، في هذه الانتخابات. وشهدت تلك الانتخابات إقبالا قويا، ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية الصربية في جميع أنحاء كوسوفو. فقد وقرت لسكان كوسوفو فرصة اختيار قادتهم المسؤولين عنهم مباشرة، ومن ثم الإعراب عن آرائهم بشأن الأولويات السياسية، فضلا عن الأداء وتقديم الخدمات من جانب الأحزاب المتنافسة. وتنافس أكثر من ٧ ٠٠٠ مرشح في جميع أنحاء كوسوفو.

وكانت هناك زيادة كبيرة في مشاركة الصرب في البلديات ذات الأغلبية الصربية. وبلغ متوسط المشاركة في تلك البلديات ٤٣,٤ في المائة، وهو ما يمكن مقارنته مع متوسط المشاركة الذي بلغ حوالي ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٣. في البلديات الشمالية الأربع، كان الفارق أكثر وضوحا: إذ بلغت نسبة الإقبال ٤٤ في المائة مقارنة بنسبة إقبال قدرها ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٣. نشر الاتحاد الأوروبي حوالي ١٠٠مراقب في جميع أنحاء كوسوفو يوم الانتخابات، في حين يسّرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التصويتَ في البلديات الشمالية. وأشادت كلتا المنظمتين بسير الانتخابات السلمي والمنظم عموما. ومع ذلك، فإن

المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي شددوا أيضا على أن الحملة قد تأثرت بتقييد المنافسة والتخويف في البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

وكما ذكرت في آب/أغسطس (انظر S/PV. 8025) أوجد تعدد عمليات الانتخابات هذا العام في كوسوفو فترة حيث يمكن اتخاذ بضعة قرارات مع توفر السلطة اللازمة في بريشتينا.

وبإنجاز الجولة الثانية من الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر واقتراب العملية الانتخابية من نهايتها، يحدوني الأمل في أن يتغير ذلك الوضع عما قريب. وهناك بعض الدلائل التي تبعث على التفاؤل الحذر. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجازت الجمعية الجديدة في كوسوفو المشروع الثاني لميزانية كوسوفو، على الرغم من الأغلبية الضئيلة التي تتمتع بها الحكومة. وقد تعاون التجمع الصربي ومجلس الوزراء لتحقيق تلك النتيجة. وفي الوقت نفسه، نرى بوادر للتحرك بشأن قضايا اجتماعية واقتصادية ذات أهمية خاصة بعد أن تأخرت مراراً خلال فترة الانتخابات الطويلة.

ونتناول هنا مسألة ما ينتظرنا في المستقبل. خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أتيحت لي الفرصة لتبادل الآراء بشأن الحالة مع مجموعة متنوعة من المحاورين في بريشتينا وفي بلغراد وعلى نطاق أوسع. وأود أن أشدد على أن جميع الأطراف تتفق عموما مع الرأي القائل إن الحالة الراهنة بين بلغراد وبريشتينا يمكن أن تتجاوز المأزق المؤسف الذي طال أمده.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدى ٤٠ قاضياً جديداً و١٣ مدعياً عاماً جديداً من الطائفة الصربية اليمين في كوسوفو – وهي خطوة هامة في تنفيذ الاتفاق الأول الذي يسره الاتحاد الأوروبي. وسيعمل هؤلاء المسؤولون القضائيون كجزء من نظام عدلي موحد في كوسوفو، ويجري العمل حالياً على ترتيبات التوظيف والترتيبات اللوجستية، بدعم من جميع كيانات الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وينبغي الثناء على الأطراف للمضي قدماً. وقد تأخر المجال القضائي بصورة ملحوظة عن مجالات الإنجاز الأخرى، مثل إدماج الشرطة وتنفيذ الخطوات التقنية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق العامة.

ومع ذلك، من المهم بنفس القدر الإشارة، إجمالا، إلى أن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٣، وحتى قبل ذلك التاريخ، لا يزال متقطعاً ومتفاوتاً، في أحسن الأحوال. وفي إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فإن التنفيذ الفني يحتاج إلى المزيد من الالتزام الفعلي من كلا الجانبين. ولا تزال الفجوة الأكثر وضوحا متمثلة في عدم إحراز تقدم صوب تنفيذ رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، المتفق عليها.

وقد أحرز تقدم كبير بالفعل، ولا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي في بروكسل أمراً بالغ الأهمية كعنصر أساسي في عملية أوسع نطاقاً. وبالترادف مع هذا المسعى، تقدمت أيضاً عملية برلين للاتحاد الأوروبي، التي تتناول إمكانيات توسيع الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وقد بدأت هذه العملية في مؤتمر قمة غرب البلقان عام ٢٠١٤، وتلتها اجتماعات في ٢٠١٥ في فيينا، وفي ٢٠١٦ في باريس، وفي ٢٠١٧ في تريست. وتكمن قوتها في الاستنتاج الحتمي بأن النمو الاقتصادي والسلام والرخاء أمور تتوقف على نوعية العلاقات بين الجيران، وإيجاد حيز مفيد للربط وآفاق للتفاعل المتعدد الأوجه. وقد أقنعتني مناقشاتي الخاصة مع القادة في بلغراد وبريشتينا وتيرانا بأن كل مركز من هذه المراكز الهامة يتشاطر نفس الفهم لذلك المبدأ.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا، الذي عانى من توقف طويل، فإن ما يمكنني قوله اليوم هو أن كلا الجانبين يدرك جيداً أهميته وإمكاناته المحتملة خلال العام القادم. ولهذا الغرض، أُجريت مشاورات غير رسمية مع ميسري الاتحاد الأوروبي على مدى عدة أشهر، وأهمها مع السيدة فيديريكا موغيريني، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

وتبدو علامات الإرادة السياسية والالتزام بالمضي قدماً واضحة على نحو متزايد. ومن المفهوم أن السكان يشعرون بالإحباط بسبب الافتقار إلى الفرص الناجم عن الريبة والتوترات السياسية التي لم تحل. ومع انتهاء دورة الانتخابات، فإن وقت العمل يتقدم الآن على وقت الذرائع. وفي كثير من المجالات العملية، تؤدي المشاحنات السياسية وعدم تنفيذ الاتفاقات التقنية القائمة تنفيذاً تاماً إلى أعباء غير مقبولة تُفرض على السكان. وكمثال على ذلك، لا تزال العقبات الإدارية المفرطة تثبط السفر والتجارة، وذلك رغم الاتفاقات التي ترمي إلى التخفيف من حدة هذه المعوقات.

واسمحوا لي أن أقدم مثالاً آخر، الذي نشأ خلال الأيام القليلة الماضية. فوفقا لولايتها، واصلت بعثة الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن ضمن الصلاحيات المخولة لها لدعم تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي وقعته البعثة نيابة عن كوسوفو في عام ٢٠٠٦. وعملياً، فإن ممثلي بريشتينا الذين يعملون على قضايا منطقة التجارة الحرة لأوروبا الوسطى يحضرون كل اجتماعاتها. والمشاركة الأساسية للبعثة تتم وفقاً للنظام القانوني دائماً. وبالرغم من هذه الحقائق، سعت بعض الجهات الفاعلة مؤخراً إلى إعادة تسييس الترتيبات العملية والفنية والمفيدة من خلال الخطاب العام. واسمحوا لي، في هذا المحفل، أن أكون واضحاً للغاية. فلا تزال مشاركة بعثة الأمم المتحدة تقتصر بشكل صارم على الحد الذي يقتضيه أعضاء منطقة التجارة الحرة في أوروبا الوسطى لضمان خصائصها التشغيلية، مما يدعم بدوره الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وستدعم البعثة على قدم المساواة أي اتفاق يتم التوصل إليه من قبل أعضاء منطقة التجارة الحرة يتيح لهم العمل معاً بصورة فعالة. ونرى أن هذه الترتيبات تتحقق على الوجه الأمثل من خلال المناقشات بين المعنيين، وليس من خلال وسائط الإعلام.

وقد سبق أن أحطت علماً هنا، وأثنيت على مبادرة الرئيس فوتشيتش لإجراء حوار داخلي بشأن موقف صربيا إزاء قضية كوسوفو. وقد أحطت علماً أيضاً بأن رئيس الوزراء إدي راما في تيرانا ذكر أن هذه الفحوص الداخلية لن تضيع في تيرانا أو بريشتينا. وهذه المواقف التطلعية تقدم خدمة حقيقية للناس، لأنها تسعى إلى معالجة الوقائع بصورة مباشرة. وعلى الرغم من التحديات العالمية الكثيرة التي تلوح في الأفق، فإن القادة في الاتحاد الأوروبي جعلوا من المشاركة المركزة في المنطقة أولوية أيضاً. ويتعين على جميع الأطراف الآن أن تضطلع بدورها أيضاً. تلك هي الفرضية التي يستند إليها الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومن المهم ألا يعوق التصلب أو التقاعس عن العمل إمكانية الشروع في عملية سلام مستدامة.

وفي حين أن الحوار والمبادرات الدبلوماسية الأخرى يمكن أن توفر أساساً جديداً لبناء السلام، فإن العمل الجاد لمعالجة القضايا الملحة والفورية يحتاج أيضاً إلى اهتمام عاجل في بريشتينا. وتوفير الفرص الاقتصادية وفرص العمل التي تشتد الحاجة إليها، وضرورة مكافحة الفساد في المؤسسات العامة وضمان المساءلة العامة على جميع المستويات، وربما قبل كل شيء، مكافحة الإجرام المنظم، كلها أهداف حاسمة الأهمية.

وتتمثل مهمة بعثتنا في كوسوفو في العمل أساساً على مستوى القاعدة لدعم دافع الناس للسعي إلى تحقيق فوائد التعاون والمصالحة. ونحن نوظف الأموال المتاحة لنا لدعم المبادرات على مستوى القاعدة التي تحدد مستقبل ومنظور جيل ما بعد النزاع في كوسوفو. والقدرات الخاصة لا تعرف حدود الجنس أو العرق أو الانتماء السياسي.

وإننا نجد الطاقة داخل هذه الحكومة الجديدة، التي تتخذ خطوات جديدة بالفعل للعمل في شراكة متعددة الأعراق. ونجدها في المبادرات على نطاق المنطقة لإزالة آفة التدخل السياسي في إقامة العدل وسيادة القانون.

ونلمس هذه الطاقة في كل المبادرات الجريئة التي يتخذها الجميع من أجل إجراء دراسة جوهرية للمسائل التي ستتيح لدول غرب البلقان مواصلة النهوض بتطلعاتها الأوروبية.

كما نركز اهتمامنا على المسائل التي تتطلب المزيد من التركيز والتي تشكل أمر ضروريا لتحقيق المصالحة وإعادة بناء الثقة. وتشمل تلك المسائل اتخاذ مبادرات لإشراك المرأة في العملية السياسية والمساعدة على توجيه الاهتمام إلى القصص التي لم تُحكى عن أولئك الذين استُهدفوا خلال فترة النزاع، وتعزيز دور الشباب في تحقيق السلام والأمن وبذل المزيد من الجهد لتسوية حالات العدد الكبير من الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين من زمن الحرب. ونحن نعمل في إطار شراكة مفتوحة مع جميع الحكومات لمعالجة تلك المسائل. وبالمثل، فإننا ندرك التحديات الهائلة التي تواجه كفالة حرية الهوية الثقافية والدينية في مكافحة الفقر المدقع والآراء المنغلقة، التي لا تمثل تهديدا وآفة في منطقتنا فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها في العمل صوب إقامة شراكة أوثق مع جميع الكيانات الدولية الموجودة على أرض الواقع ومع جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما في وقت نشهد فيه ديناميات جديدة ناشئة في المنطقة. ولا يزال الهدف النهائي للبعثة واضحا. إننا سنتمكن، بدعم المجلس، من تحقيق السلام المستدام وما يتيحه من فرص للأفراد لتحقيق تطلعاتهم وإمكاناتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش وممثله الخاص، السيد ظاهر تانين، على تقديمهما للتقرير المعروض علينا (S/2017/911) ومشاركتهما بوجه عام في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أشكر رئيس وأعضاء مجلس الأمن على الإقرار بأهمية مواصلة استعراض هذه المسألة والنظر فيها.

إن وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا بنطاق غير منقوص وبموجب ولايتها القائمة دون تغيير، كضامن لحياد الوجود الدولي إزاء مسألة مركز الإقليم، أمر ذو أهمية قصوى لتعزيز الأمن والاستقرار وبناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو وميتوهيا. ومن شأن تعزيز مواردها المالية والبشرية أن يمكن المجتمع الدولي من أن يقيم ويعالج على نحو شامل ومستدام المشاكل والتحديات التي يواجهها الصرب ومجموعات السكان الأخرى من غير الألبان كل يوم.

وبالنظر إلى حساسية الحالة السياسية في كوسوفو وميتوهيا، فإنها تؤثر تأثيرا كبيرا على بناء الثقة والائتمان بين طوائفها. ولذلك، فإن وجود بعثة الأمم المتحدة غير المنقوص يضمن تحقيق الأمن اللازم ويوفر ضمانات وزخما للصرب وغير الألبان للمشاركة في العمليات التي أطلقها اتفاق بروكسل، دون خوف على مستقبلهم أو مستقبل أسرهم.

وتتمثل حجة قوية على أنه لا ينبغي تغيير نطاق البعثة في حقيقة أنه بعد مرور ١٨ عاما على بدء الوجود الدولي في الإقليم، لا يزال نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا من الذين أُجبروا على الفرار من كوسوفو وميتوهيا يعيشون في صربيا، أي خارج الإقليم. إن العودة المستدامة للمشردين داخليا لم تتحقق سوى بنسبة ١,٩ في المائة، وأنا واثق من أن الأمين العام سيوافق على أن هذه هي إحدى المسائل الرئيسية التي ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تبرزها في المستقبل. ومع ذلك، أود أن أشير أيضا إلى أن عدد المشردين داخليا في كوسوفو وميتوهيا الوارد ذكره في التقرير لا يعبر عن حجم المشكلة على نحو كاف ولا يسترعي الاهتمام المناسب من قبل البعثة.

وثمة إشارة في التقرير إلى عدد من أوجه القصور الهيكلية في النظم المؤسسية وفي الجهاز القضائي لكوسوفو وميتوهيا.

وتؤثر أوجه القصور هذه بصورة سلبية على المجتمعات الضعيفة، لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الصرب وغيرهم من السكان من غير الألبان في جنوب الإقليم وحقوق العائدين، وكذلك عملية المصالحة بين الطوائف. ويُعزى العدد الضئيل من العائدين إلى عدم محاكمة الجناة الذين يحرضون على التعصب والكراهية العرقية والإثنية والدينية، واستمرار التمييز المؤسسي ضد الصرب، وتدابير التقييد ذات الدوافع العرقية، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية. وعلى وجه الخصوص، فإن الاعتقالات التي نُفذت على أساس تهم ملفقة في جنوب الإقليم تشهد على انعدام الأمن المادي والقانوني بوجه عام. وتهدف هذه التدابير إلى تمكين المغتصبين من حيازة الممتلكات بوسائل غير مشروعة.

ولذلك ،ينبغي إيلاء اهتمام في فرع مستقل من تقرير الأمين العام لانتهاك حقوق الإنسان وحريات العائدين إلى جنوب كوسوفو وميتوهيا. ويجب أن تبذل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة المزيد من الجهود في تعزيز جميع قدراتها من أجل ضمان توفير المستوى اللازم من الحماية للحقوق الإنسانية للمشردين داخليا ولحرياتهم، وتهيئة الظروف المثلى للعودة المستدامة، بما في ذلك من خلال إعادة الممتلكات إلى أصحابها أو، ببساطة، ضمان حقوق الملكية.

ويشير التقرير إلى أنه لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية لكوسوفو، الذي يؤكد على ملكية دير فيسوكي ديتشاني للأراضي المحيطة به. لقد أنشئ هذا الدير، المدرج في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، في النصف الأول من القرن الرابع عشر على يد الملك الصربي ستيفان ديتشانسكي. وتعرض للتخريب مرات عديدة في الماضي، بما في ذلك من جانب أتباع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما يوجه التقرير الانتباه إلى منازعات أخرى تتعلق بممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وتوفر هذه المسائل أدلة وافرة على أهمية حماية التراث التاريخي والثقافي والديني الصربي الذي يشكل جزءا من التراث الذي لا يُقدر بثمن لأوروبا والعالم.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهود من أجل بناء مجتمع في كوسوفو وميتوهيا، تُحترم فيه سيادة القانون ويكفل ظروفا مواتية لإجراء محاكمات فعالة ومحايدة وذات مصداقية لمجرمي الحرب، ويتم فيه توضيح مصير الأشخاص المفقودين، مما يسهم في عملية المصالحة بين الطوائف. والآن بعد اكتمال وضع الإطار القانوني لمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في الدوائر المتخصصة، فإننا نتوقع إصدار لوائح اتهام بحق المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الصرب وغيرهم من السكان من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا ومحاكمتهم.

لا تزال صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من وجود العديد من الشكوك والظنون والتحديات تواجهنا في هذا المضمار، فقد أثبتت صربيا عزما كبيرا على إيجاد الحلول التوفيقية، والتي لا يتم التوصل إليها دائما على نحو سهل وبسيط. ويتجلى هذا النهج البناء من جانبنا في تنفيذ عدد من الالتزامات التي تم التعهد بها في الحوار، بما في ذلك إدماج قضاة وأعضاء نيابة عامة مؤخرا في الإطار القضائي للإقليم. ويتمثل الدافع الأول والأهم لالتزام صربيا بحل جميع المسائل العالقة بالطرق السلمية وعبر الحوار في اقتناعها القوي بأنه لا بديل عن هذا النهج وأنه لا يمكن الإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي، فضلا عن إحراز تقدم في المنطقة نحو الاندماج في أسرة الأمم الأوروبية، إلا ضمن إطار محايد إزاء مركز كوسوفو.

كما تكرر التأكيد على نهجنا المسؤول من خلال القرار السياسي الجريء الذي اتخذه ممثلو القائمة الصربية بالانضمام إلى حكومة راموش هاراديناي بعد الانتخابات البرلمانية. وأكد القرار مجددا على الوحدة السياسية لصرب كوسوفو وميتوهيا واستمرار السياسة البناءة المتمثلة في حماية مركزهم ومصالحهم. وذكر الممثلون، في سياق شرحهم للقرار الذي اتخذوه، أن الشروط التي قرروا بموجبها المشاركة في حكومة كوسوفو في غاية

الوضوح. وأشاروا إلى ضرورة حماية مصالح الصرب ومطالبهم الرئيسية بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية وحماية الممتلكات وضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا.

ومن دواعي الأسف أن الجهود التي بذلتها صربيا لإيجاد حلول واقعية ومقبولة لدى الطرفين وتلتزم الحياد إزاء مركز كوسوفو عبر التوافق لم تُقابل بالمثل من الجانب الآخر، ولا سيما فيما يتعلق باحترام تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أنه حتى بعد أربع سنوات ونصف السنة من قطع الالتزام بإنشاء جماعة البلديات الصربية، التي كان من المفترض أن تكون الجزء الرئيسي من ”الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات“، لم يُسجل أي تقدم في تنفيذه. ومما يثير الدهشة أنه لم يرد ذكر لهذه الحقيقة في التقرير.

وبالنسبة لنا، يمثل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية المسألة الأكثر أهمية والركن الأساسي لحماية مصالح الصرب في كوسوفو وميتوهيا.

وأغتنم هذه الفرصة لأناشد ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا إبداء حسن النية والالتزام بالحوار والشروع في إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية بدون تأخير – وبعبارة أخرى، الوفاء بالالتزامات التي قطعوها وتنفيذ العنصر الأهم في اتفاقات بروكسل لعام ٢٠١٣، الذي وقعنا عليه أنا شخصيا بصفتي رئيس وزراء صربيا، وكاثرين آشتون بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ورئيس الوزراء السابق هاشم ثاتشي. وهذا يؤكد مصداقية البيان الذي أدلى به راموش هاراديناي، ومفاده أنه ليس هناك بديل للحوار وأنه يجب أن تعقد المحادثات المباشرة بين الشعوب وليس النخب السياسية.

وأدت حالة الجمود في الحوار إلى بروز نطاق كامل من المشاكل في تنفيذ الاتفاقات. فلا تزال بريشتينا تنتهك أحكام اتفاق الزيارات الرسمية ومنعت بدون سبب وجيه وزير التعليم والعلوم والتنمية التكنولوجية في صربيا، السيد ملادن سارسيفيتش، ومدير مكتب كوسوفو وميتوهيا ماركو ديورِتش، من دخول كوسوفو وميتوهيا. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر المشاكل في مجال حرية التنقل والإدارة المتكاملة للحدود. ويُعامل المشردون داخليا بصورة غير ملائمة حيث يُطلب منهم تقديم بيانات شخصية إضافية، في حين لا يعترف بجوازات سفرهم، الصادرة عن مديرية التنسيق التابعة لوزارة الداخلية في جمهورية صربيا، حينما يحاولون دخول المقاطعة.

وبدافع رغبة في إيجاد حل دائم لمسألة كوسوفو وميتوهيا، دعا رئيس صربيا ألكسندر فوتشيتش مواطني صربيا إلى الشروع في حوار داخلي، أضفي عليه الطابع المؤسسي إنشاء فريق عامل. ويشكل الحل الطويل الأجل شرطا مسبقا لإحراز التقدم في صربيا وفي المنطقة بأسرها. إننا بحاجة إلى اتخاذ نهج مسؤول واستشرافي في علاقاتنا مع بريشتينا، ونحن على استعداد لتقديم حل من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي والتعاون السياسي والازدهار الاقتصادي. وهو بدلا من أن يكون سببا لانقسامات جديدة وسوء تفاهم ونزاعات، سيتيح فرصة تاريخية للاتفاق مع الطائفة الألبانية في كوسوفو وميتوهيا.

ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأناشد أعضاء مجلس الأمن وممثلي بريشتينا بذل مسعى مشترك للتركيز على المسائل الموضوعية وعلى السعي لحل دائم ومستدام لكوسوفو وميتوهيا بدلا من التركيز على الجوانب التقنية، مثل ديناميكية جلسات مجلس الأمن وصيغتها. ولا يمكن للدعوات إلى تغيير الطريقة المتبعة منذ أمد طويل لإبلاغ مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذه المسألة الهامة، في وقت نحاول إيجاد حل دائم لهذه المشكلة، سوى أن تؤدي إلى إنشاء انقسامات جديدة في إطار المجلس وتعميق الخلافات بين بلغراد وبريشتينا. وهي تؤدي إلى نتائج عكسية ولا تفضي إلى تهيئة أجواء بناءة لمواصلة الحوار.

وتهدف جهود صربيا لحماية مصالحها الوطنية ومصالح الدولة، بطريقة مشروعة، وإلى تأكيد سلطة القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يضمن سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. إن أية محاولة لتسوية أية مسألة في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا بشكل انفرادي غير مقبولة وقد تؤثر سلبا على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في الحوار. وفي ذلك السياق، أشدد على رفض بلدي ورفض المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى إنشاء قوة مسلحة لكوسوفو. فتلك الأعمال الانفرادية لبريشتينا محفوفة بإمكانية زعزعة استقرار الحالة الأمنية في المنطقة، وهي تهدد عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وفي الوقت نفسه، فإن العديد من البلدان، بما فيها بعض البلدان التي اعترفت بإعلان الاستقلال من جانب واحد، شجبت جهود بريشتينا لتعزيز إعلان الاستقلال من جانب واحد بطلبها الانضمام إلى المنظمات الدولية، وعلى المنوال نفسه، جهودها لتسييس أعمال هذه المنظمات. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر هذه البلدان على وقوفها بحزم دفاعا عن القانون الدولي من أجل التأكيد على أن العمل المناسب الوحيد الذي يتعين القيام به في هذا السياق الدولي هو إثناء بريشتينا عن السعي للانضمام إلى المنظمات الدولية والتركيز على الحوار بحسن نية باعتباره السبيل الوحيد لتسوية جميع المسائل. ويجدر بالذكر أيضا في ذلك الصدد أن الأحداث الأخيرة أظهرت أنه يمكن للدول أن تتراجع عن موقفها وتنبذ الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، وهي تفعل ذلك. وأثبتت سان تومي وبرينسيبي وسورينام أن ذلك ممكن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن صربيا حذرت منذ ١٠ أعوام من خطورة الأعمال الانفرادية ولفتت الانتباه إلى كون الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد قد يفتح الباب للعديد من الحركات الانفصالية والانشقاقية الأخرى في جميع أرجاء العالم. وللأسف، شهدنا حدوث هذا في الآونة الأخيرة. وتدين صربيا بأقوى العبارات جميع محاولات إعلان الاستقلال من جانب واحد وتدعم بشكل لا لبس فيه مبدأ السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الشكر الخاص للدول التي لم تعترف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد على موقفها القائم على المبدأ واحترامها للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): كما هو الحال دائما، يشرفني أن أكون هنا في المجلس بالنيابة جمهورية كوسوفو، وإن كان يجب أن أعترف بأنني أخشى أننا لا نبدي للقاعة الاحترام الذي تستحقه حينما نجتمع هنا كل ثلاثة أشهر، لإضاعة وقت الأعضاء الثمين، في إدارة مسرح للاستهلاك المحلي المحض. إن القصد هو الغرس بشكل مصطنع نوعا ما لفكرة مفادها أن مركز كوسوفو لم يحسم، وأن كوسوفو أشبه بمنطقة حرب حيث تطرد الأقليات وتضطهد.

وذلك ببساطة غير صحيح. وفضلا عن ذلك، فإن ذلك أمر مهين ليس لنا نحن الكوسوفيون بل، بصراحة، للأمم المتحدة ووكالاتها، التي بذلت الكثير من الجهود لإنعاش كوسوفو في المرحلة التي أعقبت مباشرة الحرب الرهيبة لعام ١٩٩٩. وعاد مئات الآلاف من اللاجئين ومئات الآلاف من المشردين داخليا إلى ديارهم ليجدوا أن كل شيء تحول إلى الرماد. ولكن كان لدينا ما هو أكثر بكثير من مجرد الأمل والتصميم؛ كانت لدينا مساعدة الأمم المتحدة، وعلى ذلك سنكون ممتنين إلى الأبد. ولذلك فإن هذه القاعة، بالنسبة لنا، أهم وأقيم من أن نراها وهي يساء استخدامها في عرض صور لا تطابق الواقع. فجارتنا

الشمالية تصر على إظهار عالم بديل لم يتحرك فيه الوقت ثانية واحدة منذ تسعينيات القرن الماضي.

إن كوسوفو حرة ومستقلة، وذلك لن يتغير إطلاقا. لقد دفع ثمن باهظ من أجل ذلك. وفي ذلك اليوم البارد في شباط/فبراير ٢٠٠٨، كنا نعلم أن كفاحنا سيستمر وأنه سيكون هناك العوائق والعقبات. ولكن عجلة التاريخ لا تدور إلى الوراء. وبصرف النظر عن الصعوبات، فإننا لن نتخلى إطلاقا عن تطلعنا إلى جعل كوسوفو عضوا على قدم المساواة في أسرة الأمم الحرة في العالم. إننا لا نطلب سلوك طرق مختصرة ؛ نحن نطلب مجرد المعاملة العادلة. ونعتقد أن من المنصف أن نطلب إعادة تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية مطابقتها للواقع على الأرض.

إن بعثة الأمم المتحدة ليست بعثة لحفظ السلام، فكوسوفو تنعم بالسلام ولا يوجد نزاع يتعين احتواؤه أو مدنيون يتعين حمايتهم.

وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست ببعثة إدارية؛ إذ إن لدى كوسوفو مؤسساتها. ألم تنته ولايتها قبل أكثر من عقد من الزمن ؟ وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للمجلس هو الحفاظ على الاستقرار في كوسوفو، فإنه لم يعرب عن موقفه منذ عام ٢٠٠٨ عندما حصلنا على استقلالنا. وبدلا من ذلك، فإنه يفضل مواصلة تقديم التقارير الروتينية ويبقي على بعثة تعيد اختراع ولايتها بدون أي حاجة حقيقية، في الوقت الذي ينبغي لنا أن نتكلم عن تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وسحبها في ضوء الحالة في الميدان.

وفي أقل من ستة أشهر، نظمت كوسوفو انتخابات وطنية ومحلية. وكانت نسبة المشاركة فيها مرتفعة جدا في الأماكن ذات الأغلبية الصربية. وقد تم التصويت تأييدا للحكومة الجديدة، مع تعيين السيد راموش هاراديناي رئيسا للوزراء، في ٩ أيلول/سبتمبر. ومن المهم الإشارة إلى أنه وفقا للمراقبين الدوليين، فإن كلا العمليتين الانتخابيتين تستوفيان أعلى المعايير الدولية، باستثناء عدد قليل من المناطق ذات الأغلبية الصربية التي تعرض فيها السكان المحليون لأنواع مختلفة من الضغط والترهيب للتصويت بطريقة معينة. وفي كثير من الأحيان، كان مسؤولو بلغراد هم المسؤولين عن أعمال التخويف هذه. وفي الحقيقة، أستطيع أن أقول إن الحكومة الوحيدة التي تمارس ضغوطا على الصرب المحليين هي الحكومة التي يوجد مقرها في بلغراد.

نعم، هناك تمييز ضد الأقليات في كوسوفو، ولكنه يتسم بطابع إيجابي. فمؤسسات كوسوفو بذلت جهدا كبيرا للتكيّف مع حقوق الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وفي حكومة اليوم، فإن الطائفة الصربية ممثلة بأحد نواب رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء وستة نواب وزراء.وكما يقول المثل، فإننا نقرن القول بالفعل. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧ وحدها، أنفقت حكومة كوسوفو أكثر من ٥١ مليون يورو على إعادة توطين وإعادة إدماج طوائف الأقليات في كوسوفو؛ وهذا معروف للجميع.

ومع ذلك، لا بد لي من التأكيد مجددا على أن الادعاء بأن ٢٠٠ ٠٠٠ صربي قد شردوا من كوسوفو بعد الحرب أمر عار عن الصحة. ولو كان الأمر كذلك، ما كنا قد وجدنا صربيا واحدا يعيش في كوسوفو اليوم. فحسب تعداد عام ١٩٩١ الذي أجرته السلطات اليوغوسلافية آنذاك، كان عدد الصرب الذين يعيشون في كوسوفو ١٩٤ ٠٠٠ صربي. وللأسف، حتى الآن ما زلنا لا نعلم العدد الدقيق للصرب الذين يعيشون في كوسوفو. وذلك لأنه حينما أجرت مؤسسات كوسوفو التعداد السكاني في عام ٢٠١١، شنت حكومة صربيا حملة شرسة جدا لتثبيط مشاركة الطائفة الصربية. وذهبت حملة التشهير إلى حد وصم التسجيل في التعداد السكاني بأنه خيانة. وبالنسبة لنا، لا يتعلق الأمر بالأعداد؛ فحتى إن لم يكن بوسع صربي واحد فقط العودة، فإن ذلك أمر غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لنا.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضا أن نتذكر أنه لم يكن جميع الصرب الذين فروا من كوسوفو بعد الحرب من مواطني كوسوفو

حقا. فحينما اندلعت الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك، شُيدت أحياء بأكملها في العديد من المواقع في كوسوفو لاستيعاب الصرب الذين اعتادوا العيش في تلك الأجزاء من يوغوسلافيا السابقة. وقد قرر بعضهم البقاء مثل أسرة ماريفيتش التي جاءت إلى كوسوفو في تموز/يوليه ١٩٩٥. وكان أحد أفراد الأسرة وزير حكومة محلية في الحكومة السابقة لجمهورية كوسوفو.

بالإضافة إلى ذلك وتماشيا مع دستورنا، فإنه يُسمح بالجنسية المزدوجة. ويملك صرب كوسوفو الذين هم أيضا من مواطني صربيا حقا دستوريا للتصويت في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصربية. ونظرا لعدم وجود سفارة صربية في كوسوفو، تدير بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العملية في كوسوفو. ووفقا لبيانات آخر جولتين انتخابيتين، كان ١٠٦ ٠٩٤ من الناخبين في كوسوفو مؤهلين للتصويت. ومن الواضح أن الأرقام غير متطابقة. فإما أن لجنة الانتخابات الصربية قد ضخمت عدد الناخبين الصرب في كوسوفو، أو أن عدد الصرب المشردين هو الذي جري تضخيمه. ولن نحصل على الصورة الكاملة إلا بعد تنظيم التعداد المقبل، ولن ندخر أي جهد لتهيئة ظروف معيشية أفضل لجميع الصرب الذين يقررون العودة.

ومن المؤسف أنه في الوقت الذي ينبغي لنا فيه أن نختتم الحوار مع صربيا، فإن ممثليها السياسيين يواصلون إصدار التصريحات غير المقبولة التي تنم عن الكراهية، وتليها جميع أنواع المحاولات الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ، بما في ذلك عن طريق اختيار مجرمي الحرب، مثل الجنرال ليوبيسا ديكوفيتش الذي ارتكب جرائم حرب في كوسوفو، لتدريس التلاميذ في الأكاديمية العسكرية. فالرجل المسؤول والمدان بقتل الآلاف، بمن فيهم الأطفال، واغتصاب الآلاف من النساء، وترحيل مئات الآلاف، ماذا سيعلم الشباب الصربي اليوم؟ وكما قال فريد أبراهامز، مسؤول منظمة هيومن رايتس ووتش،

”هذا إنكار خطير للحقيقة المتعلقة بالحرب. إنه يشابه قيامنا بتعيين لص لحماية مصارفنا“.

مرة أخرى، أنا لا أذكر هذا لأنني أريد أن أنبش في الماضي؛ بل أثير هذه النقطة لأنني ببساطة لا أرى أي وسيلة لبناء السلام والمصالحة بإنكارنا للحقيقة أو دفنها. وعلاوة على ذلك، إذا أعلن جارنا النصر لأننا غير قادرين على الانضمام إلى الإنتربول هذا العام، فإن ذلك ليس خطأ فحسب، بل هو غير مسؤول أيضا. نحن نعلم جميعا أن التحديات التي تواجهنا والتي تواجه بقية العالم لا تعرف الحدود، ولا يمكن التغلب عليها إلا إذا تبادلنا المعلومات وعملنا معا. ومن الإرهاب إلى التهديدات الإلكترونية، لا يمكننا أن نفوز باستبعاد كوسوفو، ونعلن بأن ذلك نصرٌ. بل إن العكس تماما صحيح.

ومرة أخرى، لن نستسلم. وأعتقد أن كوسوفو ستضمن قريبا مكانتها داخل جميع الهيئات الدولية ذات الصلة، بالتنسيق مع شركائنا. ولن يكون ذلك انتصارا لكوسوفو على صربيا؛ بل سيكون انتصارا عادلا على الظلم، والخطوة السليمة والذكية لاستثمارات المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولم يسمح البلد المضيف لجلسة الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية المعقودة هذه السنة، لأعضاء وفد كوسوفو بالحصول على التأشيرات، الأمر الذي كان عقبة أخرى لا لزوم لها تسببت في رسم ملامح قرارنا النهائي بسحب طلبنا هذا العام.

وفي الوقت نفسه، وفي كوسوفو، تم يوم أمس تحديدا ترفيع خمسة ضباط من أعضاء الطوائف التي لا تشكل أغلبية – الصرب – إلى رتب أعلى في قوات أمن كوسوفو. وكما ذكر الرئيس ثاتشي أثناء حفل الترفيع ،”تبيّن قوات أمن كوسوفو مرة أخرى أنها قوة في خدمة جميع مواطني كوسوفو وفي جميع أنحاء كوسوفو“.

سيكون جيش كوسوفو هو ذاته بالضبط، أي جيش حديث دفاعي يجسد رغبة كوسوفو في الانضمام إلى الأسرة الأوروبية الأطلسية. وسنبذل قصارى جهدنا لجعل تلك العملية

شاملة وتوافقية قدر الإمكان، ولكن لن يكون بوسع أحد أن يستخدم حق النقض ضدها.

وعلاوة على ذلك، بعد سنوات عديدة من تأخيرات لا ضرورة لها، بوسعنا القول الآن إنه أصبح في الإمكان الآن تطبيق دستور وقوانين كوسوفو في جميع أنحاء إقليم كوسوفو، لأن القضاة الـ ٤٠ الجدد والمدعين العامين الـ ١٣ الجدد من شمال كوسوفو قد أدوا اليمين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا أمر هام ليس فقط من الناحية الدستورية، بل لأنه بعد سنوات عديدة من الحرمان من العدالة، سوف يحصل أخيرا الصرب الذين يعيشون في شمال كوسوفو على الخدمات التي يستحقونها من دولتهم.

أؤكد للجميع هنا أن كوسوفو لا تزال ملتزمة بقوة بالحوار مع صربيا، وأؤكد من جديد أننا سوف ننفذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل، تماشيا مع دستورنا. وصحيح أن العمليات الانتخابية تسببت لنا ببعض التأخيرات، ولكن التزامنا لا يزال ثابتا. نعرف أكثر من أي أحد ما يحدث عندما نتوقف عن الحديث مع بعضنا البعض، حتى وإن كنا نختلف. غير أننا لا نريد مهزلة، أو مجرد الحصول على إطراء، أو محاباة لأي شخص. إننا نريد عملية حقيقية تؤدي إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين الدولتين.

أود أن أضيف أن استقلال كوسوفو ليس نتاج حركة انفصالية بل جراء تفكك يوغوسلافيا السابقة بتوافق الآراء. ثالثا، لقد كانت لدينا حدود طويلة قبل أن تكون لدينا دولة. إلى جانب ذلك، حصل التدخل الدولي في كوسوفو لوقف التطهير العرقي. ونُشرت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقد عين الأمين العام الرئيس مارتي أهتيساري رئيسا لعملية بقيادة الأمم المتحدة، اقترح في البداية عملية استقلال في كوسوفو خاضعة للإشراف. ثم أصدرت محكمة العدل الدولية حكما ينص بوضوح على أن كوسوفو لم تنتهك أو تخالف أي قانون دولي، وتلك حالة فريدة في نوعها. إن أي محاولة لاستخلاص أي توازٍ بين كوسوفو والحالات الأخرى في مختلف أنحاء العالم سوف تفشل.

إننا إذ نحن نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاستقلالنا، أصبح لدينا الكثير مما نفخر به. وفي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، أعلن البنك الدولي أن كوسوفو بين الاقتصادات العشر الأولى التي أظهرت تحسنا ملحوظا في القيام بإصلاحات تجارية. ومع ذلك، ندرك تماما أن لدينا الكثير مما ينبغي عمله من أجل تلبية التوقعات المشروعة لجميع السكان في كوسوفو. فهم يستحقون تعليما أفضل ورعاية صحية أفضل ومزيد من الفرص لكي يحققوا الازدهار. إن شبابنا يستحقون ذلك لأنهم يبثون فيها الشعور بالفخر المتزايد كل يوم بفضل إنكارهم للذات وتفانيهم وإنجازاتهم. بدعم مؤسسي ضئيل، أو منعدم، فإن الشابات والشباب لدينا أصبحوا أمثلة ساطعة على الإلهام. فقد أخذوا بيد كوسوفو إلى الأولمبياد، وعادوا بميداليات ذهبية من المسابقات التي تتراوح بين الرياضيات إلى الجودو ورفعوا رايتنا خفاقة في أماكن كانت السياسة فيها لا تزال عاجزة عن بلوغ ذلك. نحن مدينون لهم وللأجيال المقبلة بأن نورثهم كوسوفو ليست فقط في سلام مع نفسها وإنما مزدهرة وتعيش في سلام مع جيرانها. هذا حلم يستحق أن نكافح من أجله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد كاواموراً (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، تانين، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى استمراره في الخدمة. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للبيانين اللذين أدلى بهما النائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو.

بوصفي سفيرا لدى الأمم المتحدة مقيما في نيويورك، تعلمت درسا هاما أضعه في الحسبان كلما حضرت جلسة

لمجلس الأمن، وهو علينا أن نجري مناقشات ترتكز على الحقائق في الميدان، كلما اقتضى الأمر ذلك، والدعوة إلى اتخاذ التدابير اللازمة. ينبغي للمجلس أن يولي اهتماما دائما للتطورات في الميدان. ويتمثل أحدها في الانتخابات المحلية التي جرت في جميع أنحاء كوسوفو بطريقة عادلة وسلمية، بما في ذلك في المناطق ذات الأغلبية الصربية، وعلى الرغم من بعض التحديات، فإن الحكومة الجديدة في كوسوفو والتي تشكلت في أيلول/سبتمبر، تشرع حاليا في إدارة انتقالية سياسية سلسة. والآخر أن كوسوفو لطالما واجهت عددا من التحديات، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد فرص العمل، وتوسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطبيع العلاقات مع صربيا، وترسيم الحدود مع الجبل الأسود. ومن ثم، ليس لدى الحكومة وقت تضيعه، في مواجهة تلك التحديات بشكل كامل.

ثمة حقيقة أخرى هامة وهي أن خطر العنف في كوسوفو أصبح الآن أقل بكثير مما هو عليه في مناطق أخرى مدرجة في جدول أعمالنا، مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، منذ إنشائها في عام ١٩٩٩، ما انفكت تسهم إسهاما كبيرا في تطوير المؤسسات الديمقراطية المتمتعة بالحكم الذاتي، وضمان الظروف السلمية والحياة الطبيعية لمواطني كوسوفو. واليوم كوسوفو لديها دستورها وحكومتها الديمقراطية وبرلمانها. ومما لا شك فيه أن البعثة تمثل قصة نجاح بالنسبة لمجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، يتحمل المجلس المسؤولية عن تحديد مستقبل البعثة. ويجب استعراض البعثة ليتسنى لنا تقييم المهام والولايات التي يمكنها وحدها أن تقدمها. ويجب علينا التصدي للازدواجية المحتملة للأنشطة التي تضطلع بها البعثة في مجال سيادة القانون وتلك الأنشطة المماثلة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، علاوة على النظر في إمكانية التخفيض المادي لعدد أفراد البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تأخر أكثر من اللازم تعديل دورة الإحاطة الإعلامية. ونرى أن تقديم الإحاطات الإعلامية على أساس دورتين في العام أو أكثر من ذلك سيكون كافيا تماما. وتأمل اليابان كثيرا في أن يناقش المجلس وظائف بعثة الأمم المتحدة في المستقبل وأن يتخذ القرارات اللازمة بهدوء.

وبطبيعة الحال، بينما انقضت حوالي ١٠ سنوات منذ استقلال كوسوفو، فإن الحقائق فيها لا تزال غير مشرقة. وتشمل المسائل البالغة الأهمية تحقيق المصالحة بين الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو، وهي عملية لم تكتمل بعد، وتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بتأدية اليمين من جانب قضاة ومدعون عامون صربيون وإدماجهم في النظام القضائي في كوسوفو في الشهر الماضي، وعملا بالاتفاق المبرم بين الزعيمين في الحوار الذي يسر له الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس. يجب على حكومة كوسوفو الآن الإسراع في إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية التي طال انتظارها للوفاء باتفاق ٢٠١٣ بشأن هذا الموضوع مع صربيا.

فيما يتعلق بالعلاقات بين الجانبين، تقدر اليابان الملاحظات التي أبداها مؤخرا الرئيس فوتشيتش بشأن التزامه بالحل النهائي للنزاع، وقد أحطنا علما ببدء الحوار الداخلي في الشهر الماضي.

وتتحسن تدريجيا بيئة الحوار بين الجانبين بشأن مركزهما. والفضل في ذلك يعود جزئيا إلى الدعوة التي وجهها رئيس كوسوفو، السيد ثاتشي، إلى إجراء حوار داخلي أيضا. واليابان يحدوها أمل كبير في أن ينجح الجانبان، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، في تطبيع العلاقات في المستقبل القريب من خلال الحوار الجاد والرفيع المستوى، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز التسامح والامتناع عن الخطاب العرقي الاستفزازي.

في الختام، تعرب اليابان عن ثقتها بأن كوسوفو ستحقق المصالحة بين مجموعاتها العرقية في إطار الحوكمة الديمقراطية والنمو الاقتصادي المطرد من خلال استغلال مواردها الطبيعية الوفيرة

وتهيئة بيئة للأعمال التجارية يمكن التنبؤ بها. وتؤيد اليابان تأييدا تاما الجهود التي تبذلها كوسوفو لتحقيق هذه الغاية، وكذلك تطلعها صوب التكامل الأوروبي.

السيدة غيغن (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا وسفيرة كوسوفو على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد رحبت فرنسا بتشكيل حكومة جديدة في كوسوفو في ٩ أيلول/سبتمبر في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ١١ حزيران/يونيه والتي راقبها عدد كبير من المراقبين الدوليين. إن إنشاء مؤسسات جديدة خطوة أساسية في تمكين كوسوفو، التي تدعمها فرنسا بشكل كامل سواء بصفتها الوطنية أو بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، من التصدي للتحديات التي يواجهها شعب كوسوفو وتلبية احتياجاته. وتجري الآن الانتخابات البلدية، وكُللت الجولة الأولى التي جرت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بالنجاح بشكل عام. ويحدونا الأمل في أن تجري الجولة الثانية بشكل جيد وأن تخلو من محاولات الترهيب، لا سيما في البلديات الصربية، كما أبرزت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

وتدعم فرنسا رغبة رئيس الوزراء الجديد في الإصلاح، لا سيما في مجال التنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من إيجاد فرص عمل، وكذلك تحسين الرعاية الصحية ونظام التعليم. ونرحب أيضا بالتصديق بالإجماع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على الاتفاق المبرم بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي بشأن صرف المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي. لقد وُطدت المؤسسات السياسية والاقتصادية في كوسوفو في الأعوام الأخيرة. وهذا التقدم الكبير، لا سيما على جبهتي الأمن والاقتصاد، مدعاة لمواصلة إدخال تعديلات على أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتنسيقها مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في كوسوفو. فالجمود غير مقبول نظرا لأن من مسؤوليتنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل تماما مواءمة موارد الأمم المتحدة تماما مع الحالة في الميدان. فكوسوفو لم تعد بحاجة إلى جهود حفظ السلام في حد ذاتها، ولذلك ينبغي لنا استعراض طريقة إنفاقنا لتلك الموارد.

وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا أن مستقبل كوسوفو سيتشكل من خلال الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، الذي كان موقفه واضحا للغاية بشأن ذلك. وبالنسبة لكل من صربيا وكوسوفو، فإن التقارب مع أوروبا رهن بتطبيع العلاقات بين البلدين. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يظهر الطرفان حسن النية والاستعداد للعمل معا على أعلى مستوى. والاجتماعات الأخيرة بين رئيسي البلدين، التي عقدتها السيدة موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، والتي أكد خلالها الجانبان استعدادهما لاستئناف الحوار بين بريشتينا وبلغراد، مؤشرات إيجابية في ذلك الصدد. ولاحظنا أيضا باهتمام مبادرة الرئيس فوتشيتش لبدء حوار داخلي بشأن كوسوفو في صربيا.

وعلاوة على إعلان النوايا، نتوقع من الآن فصاعدا تنفيذ جميع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ تنفيذا فعالا في أقرب وقت ممكن، حتى يمكن إحراز تقدم مجد في تطبيع العلاقات بصورة كاملة بين الطرفين. وفي ذلك الصدد، نرحب بإدماج الموظفين الصرب في النظام القضائي لكوسوفو الذي جرى في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وتدعم فرنسا دعما كاملا جهود الوساطة التي يقودها الاتحاد الأوروبي وممثلته السامية، السيدة موغيريني. ونحث السلطات الكوسوفية والصربية على تكثيف جهودها لتحقيق نتائج ملموسة في ذلك الصدد. ويجب على الجانبين الاضطلاع بدورهما من خلال اتخاذ موقف بنّاء والامتناع عن أي استفزازات قد تهدد استقرار المنطقة. ونشدد أيضا على أهمية الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وتوثيق الروابط داخل الطوائف وفيما بينها.

في الختام، يجب أن تظل الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في كوسوفو أولوية. ويشكل ذلك طلبا أوروبيا راسخا

تماما، وهو طلب ندعمه. وسواء تعلق الأمر ببناء القدرات الإدارية أو العدالة أو مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومكافحة التطرف بجميع أشكاله يجب أيضا أن تظل أولوية. لذلك، نرحب بالالتزام غير المشروط من جانب كوسوفو بهذه المسألة سواء على الصعيد المحلي أو ضمن التحالف الدولي ضد داعش.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش في جلسة اليوم، ونشاطره القلق البالغ الذي أعرب عنه تجاه الحالة في كوسوفو. ونشكر الممثل الخاص تانين وفريقه على جهودهم وإحاطته الإعلامية الموضوعية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي توضح وجود مشاكل مستمرة ومتأصلة في الإقليم تحتاج إلى حل عاجل وإلى رصد من قبل المجتمع الدولي.

ولا نشاطر السيدة تشيتاكو تقييماتها المتفائلة والمشرقة. وبالمناسبة، أود أن أبلغها بأنه ولئن كان الاستماع إلى شواغلها بشأن الوقت المتاح لنا أمر طيب بل ومؤثر، فإنه لا داع لقلقها. وأود أن أقول لها إنه لا داع لأن تقلق على وقتنا – وقت مجلس الأمن – لأننا لدين بالفعل الكثير الذي نريد أن نقوله بشأن ما يجري في الإقليم. ونحن مضطرون، للأسف، إلى الاستنتاج بأن عملية تسوية الحالة في كوسوفو قد أصابها الجمود بشكل كامل. فالحوار بين بلغراد وكوسوفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي متوقف بشكل أساسي. وعلى الرغم من الاجتماعات الدورية التي يعقدها الاتحاد الأوروبي في بروكسل والتي يشارك فيها كبار المسؤولين من الجانبين والتي تستهدف إظهار أن هذا القالب لا يزال قويا، فإنه لا يجري القيام بأي عمل بشأن المسائل الموضوعية ولا توجد أي آفاق لإحياء الحوار. ومما لا يخلو من دلالة أن الهياكل التنفيذية في بريشتينا التي سبق أن قدمت الدعم التقني للمحادثات قد جرى تفكيكها. وأحطنا علما بالفكرة التي أعرب عنها السيد فوتشيتش، رئيس صربيا، في الاجتماع الثلاثي في بروكسل في ٣١ آب/أغسطس فيما يتعلق ببدء مناقشة بشأن الآفاق الطويلة الأجل للعلاقات بين الصرب والألبان وسبل تسويتها على أساس مستدام. ولم نتلق أي رد على تلك المبادرة سواء من جانب ألبان كوسوفو أو من وسطاء الاتحاد الأوروبي.

ونعتقد أن تشكيل ما يسمى بحكومة في كوسوفو في أيلول/سبتمبر دليل واضح على درجة تدهور الحالة ومدى التطرف في الإقليم. فقد كان على الأغلبية الاختيار بين راموش هاراديناي، الذي أشارت إليه أصابع الاتهام في جرائم حرب، والسياسي القومي المتطرف ألبين كورتي الذي يدعو إلى قيام ألبانيا الكبرى. وذلك يؤكد فحسب أن كوسوفو ليست دولة مكتملة الأركان فحسب، ولكنها أيضا مصدر لعدم الاستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى الانزلاق مجددا في النزاع الديني والعرقي في البلقان وانهيار النظام الأمني الإقليمي برمته.

ولا بد لنا من القول إنه لم يحرَز تقدم في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ولا يزال الحوار بقيادة الاتحاد الأوروبي يواجه طريقا مسدودا من الناحية المفاهيمية منذ عدة أشهر. والواضح أن الأطراف تنظر إلى جوهره وأهدافه النهائية بطرق مختلفة. ويأتي ذلك، في المقام الأول، نتيجة الوساطة المنحازة لبروكسل، التي تشجع القيادة الألبانية في كوسوفو على اتخاذ تدابير عدائية تؤدي إلى تسميم جوّ الحوار، وتقويض الثقة المتبادلة. وينحاز الشركاء الأوروبيون إلى ألبان كوسوفو من خلال محاولتهم توجيه اللوم إلى صرب كوسوفو تجاه بطء وتيرة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. بيد أن البند الرئيسي في تلك الاتفاقات هو البند المتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، الأمر الذي تعمد بريشتينا على نحو يتصف بالسخرية إلى إجهاضه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ونحن على ثقة بأنه عقب اختتام الجولة الثانية من الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر،

لن يعود لسلطات ألبان كوسوفو أي ذريعة للتباطؤ في التعامل مع هذه المسائل التي طال أمدها. وعملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الإقليم بطيئة كما كانت عليه في أي وقت مضى، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العمل المتعلق بتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. والواضح أن الأشخاص الذين هم من غير العرق الألباني يخافون على سلامتهم، ولا يرون أي فرصة لحل المسائل المتصلة بممتلكاتهم.

إن الظلم بحق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية لا يزال قائما. فعلى الرغم من قرارات جميع سلطات كوسوفو، بما فيها السلطات القضائية، التي تؤكد على حقوق دير فيسوكي ديتشاني في ملكية الأراضي المجاورة له — وأود أن أذكّر هنا بأنه موقع من مواقع التراث العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهو مدرج في قائمة المواقع المعرضة للخطر – يرفض المجلس البلدي التقيد بهذه القرارات. أي نوع من الثقة يمكن أن تحظى بها العدالة في كوسوفو بعد ذلك، ولا سيما بالنظر إلى القضايا المتراكمة في المحاكم – حوالى ٣٥٠ ٠٠٠ قضية – المذكورة في تقرير الأمين العام (S/2017/911)؟ في الواقع، إن المشروع المعروف باسم جمهورية كوسوفو هو مشروع فاشل بشكل واضح.

وثمة مجال آخر لم يحرز فيه تقدم هو التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو. ولا يزال من غير الواضح متى ستبدأ الدوائر المتخصصة في لاهاي عملها. كما ينبغي ألاّ ننسى أن أساس إنشاء تلك المحكمة كان تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، السيد دك مارتي، وهو التقرير الذي اتهم بعض السياسيين الحاليين من ألبان كوسوفو بالمشاركة في الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية وغير ذلك من الجرائم الأخرى الخطيرة للغاية. إنها مسألة خطيرة جدا، وهناك العديدون من الناس الذين لا يريدون أن يتذكروها. ولقد جرى التغلب على جميع العقبات القانونية التي تحول دون بدء أعمال المحكمة، ونحن على ثقة بأنه سوف يتم توجيه التهم الأولية قريبا.

وثمة موضوع صعب آخر هو المسألة الملحّة التي تتمثل في تحويل قوات الأمن في كوسوفو إلى قوة مسلحة بالكامل، على الرغم من موقف كل من بلغراد وصرب كوسوفو. وهذه الفكرة ما زالت سلطات بريشتينا تؤيدها منذ عدد من السنوات، مع بذل محاولات لتوفير أساس قانوني زائف لها. ونحن نرى أن المسألة الحقيقية مختلفة تماما. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنّ هذا الإجراء يشكل بحد ذاته انتهاكا للقانون الدولي لأنه يتعارض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ينص على وجود قوة في الإقليم على أساس ولاية المجلس حصرا، ألا وهي قوة كوسوفو، التي تتألف الآن في معظمها من وحدات تابعة للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. علاوة على ذلك، إن خطوة كهذه من شأنها أن تكون في غاية التهور الأمني، سواء في المنطقة أو في أوروبا عموما.

إن وجود قوة جديدة في منطقة البلقان في شكل ما يسمى بالقوات المسلحة لكوسوفو سوف يتعارض مع اتفاق فلورنسا المرفق باتفاق دايتون، والذي يستهدف دعم الاستقرار الإقليمي بدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن شأن ذلك، على ما يبدو، أن يفضي إلى وجود قوة عسكرية على أراضي بلد لا سيطرة لسلطاته عليها وهو أحد الموقعين على اتفاق فلورانسا، ألا وهو صربيا.

ولا تزال مكافحة انتشار التطرف والإرهاب الإسلاميين في كوسوفو ذات أهمية ملحّة للغاية. ونحن نشعر بالقلق لأن الإقليم يجري استخدامه لتجنيد المقاتلين المتورطين في الأعمال القتالية في الشرق الأوسط إلى جانب المتطرفين ولشن هجمات إرهابية في بلدان أخرى. وفي ما يتعلق بسيادة القانون والسلامة والأمن في كوسوفو، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى الإدانة التي صدرت مؤخرا عن محكمة في سكوبي ضد مجموعة كبيرة من الكوسوفيين

الذين شاركوا في الهجوم الإرهابي على كومانوفو بتاريخ ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥. ونلاحظ أن ثمة أسئلة لا تزال دون أجوبة حول من يقفون في كوسوفو وراء الهجوم، والسبب في أن الوجود الدولي لم يتمكن من منعه، ناهيك عن أسئلة حول القضاء على بؤر التوتر. ولقد شعرنا بالجزع إزاء ادعاء بريشتينا المتعلق بحكم المحكمة المقدونية الذي يُزعم بأنه مسيّس، والتأكيدات بشأن توفير المساعدة النقدية لأسَر المحكوم عليهم. ونظرا للهزيمة التي ستلحق بتنظيم الدولة الإسلامية والعودة المتوقعة لعدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى منطقة البلقان، بمن فيهم أبناء من كوسوفو، فإن نهجا كهذا إزاء المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب هو، على أقل تقدير، نهج يتصف بالغموض.

وعلى الرغم من المسائل الداخلية العديدة التي تواجهها كوسوفو، فهي تصوّر نفسها طرفا فاعلا على الساحة الوطنية، وتسعى جاهدة للانضمام إلى أكبر عدد ممكن من الهياكل المتعددة الأطراف. ونحن لا نزال نعتبر ذلك أمرا غير مشروع، لأن تمثيل الاقليم من الناحية القانونية الدولية على هذا المستوى يجري من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. علاوة على ذلك، إن طرائق مشاركة كوسوفو في الهيئات الإقليمية، عن طريق ما يسمى صيغة نجمة كوسوفو، استنادا لحاشية، قد تم إرساؤها ضمن إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وعلى الاتحاد الأوروبي، بوصفه وسيطا يعمل وفقا لما يمليه الضمير، أن يكفل الامتثال لهذه القرارات في المفاوضات التي تنعقد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وينعكس الطابع المصطنع لإقامة دولة كوسوفو في إشارة جمهورية صربسكا مؤخرا إلى سيادة جمهورية كوسوفو. وهذا يشهد على الاعتراف التدريجي بالطابع الضار للقرارات، التي تُتخذ عادة تحت ضغط خارجي، والمتعلقة بالاعتراف باستقلال هيئات إقليمية انفصلت من جانب واحد في انتهاك للقانون الدولي. وفي ظل هذه الظروف، نرى أنه من السابق لأوانه وغير المثمر الكلام عن تخفيض الملاك الوظيفي لبعثة الأمم المتحدة وبارامترات الميزانية العائدة لها. فالحالة في الإقليم لا تسمح باتخاذ أي قرار من هذا النوع، وبالمناسبة، لا بد من الإقرار بأن الحوار في الجوهر بين بلغراد وبريشتينا غير قائم تقريبا.

لهذا السبب، يجب علينا أن نرفض تخفيض البعثة أو إغلاقها. بدلا من ذلك، يجب أن نبدأ عملا بنّاء بالتعاون مع عملية الأمم المتحدة الهامة هذه. ولنتذكر أن البعثة تعمل بالحد الأدنى من الموارد. بيد أنها تؤدي دورا رئيسيا في شؤون كوسوفو، وتبقى أداة حاسمة للرقابة الدولية. فهي تتناول المسائل المتعلقة بتطبيع الحالة، تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي لا يزال نافذا تماما.

وفي ضوء ما تقدم، نحن لا نرى أي مبرر لأي تعديل في ممارسة تقديم تقارير فصلية إلى مجلس الأمن عن الحالة في كوسوفو. وكما بدا في المناقشة الجارية اليوم، فإن هذه المسألة لا تزال تتطلب الاشراف والاهتمام الوثيقين والدوليين.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أريد أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية، وبالإعراب عن التقدير للبيانين اللذين أدلى بهما هذا الصباح النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية داتشيتش، وكذلك السفيرة تشيتاكو.

وإننا نرحب بتشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذا البند من جدول الأعمال. ونشجع الآن جميع الجهات الفاعلة السياسية، داخل الحكومة وخارجها معا، على الدخول في حوار بنّاء، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وحفز التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل في كوسوفو.

ونحن نرى أن الجولة الأولى من الانتخابات البلدية وانتخابات رؤساء البلديات في تشرين الأول/أكتوبر كانت إيجابية وسلمية وتنافسية حقا في معظم أنحاء كوسوفو.

لكن يؤسفنا وجود حالات سلوك ينطوي على التهديد والتخويف في بعض البلديات ذات الأغلبية الصربية، خلال الفترة التي سبقت الانتخابات.

ولا شك أن مستقبل صربيا وكوسوفو يكمن في إطار الاتحاد الأوروبي. ولكي يتمكنا من تحقيق منظورهما الأوروبي، فإن تطبيع العلاقات بين البلدين هو أمر ضروري. ويعد تحقيق التعاون الإقليمي وإقامة علاقات تتصف بحسن الجوار، أمرين هامين لإرساء الاستقرار والسلام والازدهار في غرب البلقان. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان امتناع جميع القادة السياسيين في المنطقة عن الإجراءات والتصريحات الاستفزازية. ومن الضروري عدم إعاقة مسألة الوضع لمنظور كوسوفو الأوروبي، أو تحول دون انضمامها إلى المنظمات الدولية. ونرحب باستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ويسهم إسهاما هاما في تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ويتعين على بريشتينا وبلغراد الآن، تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ كل أجزاء الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي هذا الصدد، نرحب بإدماج القضاة من صرب كوسوفو في النظام القضائي لكوسوفو، ونعتبر ذلك التطور الأكثر إيجابية. ومن الأهمية بمكان تفكيك الهياكل الموازية في المناطق ذات الأغلبية الصربية، وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، بطريقة تعزز الصلات بين المواطنين من صرب كوسوفو وحكومة بريشتينا، وزيادة ثقة الناس في الحوار.

لقد قدمت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إسهامات قيّمة في التقدم الذي حققناه في كوسوفو منذ نهاية النزاع. وسيتطلب البناء على هذا التقدم من أجل إقامة كوسوفو سلمية ومزدهرة حقا، بما في ذلك عن طريق إشراك النساء والشباب، اليقظة المستمرة والالتزام الثابت لجميع الزعماء السياسيين. وتتيح عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال دعم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الإطار اللازم للتعامل مع التحديات المتبقية. ويمكن لزعماء كوسوفو من خلال مواصلة العمل في اتجاه تحقيق المنظور الأوروبي لكوسوفو، تحقيق توقعات شعوبها من أجل مستقبل أفضل.

وفي ضوء ذلك، نبقى مهتمين بتلقي آراء الممثل الخاص تانين بشأن الاحتمالات الممكنة لمواصلة تقليص حجم البعثة وهيكلها وحجمها ومهامها، فضلا عن إمكانية تعديل فترة تقديم التقارير الإعلامية والإحاطات الإعلامية، من ثلاثة إلى ستة أشهر، وهو أمر سندعمه.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية.

وأشكر أيضا النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية لصربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش والسفيرة السيدة فلورا تشيتاكو، على بيانيهما، والرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة المفتوحة.

إن أوروغواي تدافع عن احترام مبدأ سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلى هذا النحو، فإنها تدعو إلى إجراء حوار سياسي واتباع نُهج بناءة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد حلول لتعزيز التقدم والاستقرار في المنطقة. وكما أشار إلى ذلك وفد بلدي في مناسبات سابقة، أود أن أشير إلى أن أوروغواي كبلد يدافع عادة عن الدبلوماسية والتسوية السلمية للمنازعات، تعتبر الحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره بين بريشتينا وبلغراد، حوارا أساسيا. وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل لتلك العملية.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية، نحث القادة السياسيين على تسريع استئناف الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا، والامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويشكل انقطاع الحوار والتأخر في تنفيذ الاتفاقات الدولية، مصدرين للتوتر وانعدام الثقة بين البلدان المجاورة. ومع المضي

قدما، ستسهم الالتزامات التي تم التعهد بها في تحقيق الاستقرار على الصعيدين الدولي والوطني، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد كي يتمكنوا من الاستفادة من كامل إمكاناتهم. إننا نؤمن إيمانا راسخا بالطريق المؤدي إلى المصالحة، ويجب أن نواصل العمل في ذلك الاتجاه. وسيكون تجديد الحوار أمرا جديرا بالثناء.

وأود أن أركز على عدة جوانب ذات صلة بحقوق الإنسان التي نعتقد أنها ضرورية لتحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف التي تعيش في إقليم كوسوفو، وهي حماية الممتلكات الثقافية، والاحترام المتبادل للاختلافات الطائفية، وتهيئة الظروف التي تتيح عودة الأشخاص المشردين داخليا.

إن احترام الثقافة والمعتقدات الدينية لكل مجتمع من المجتمعات المحلية، وكذلك السياسات الرامية إلى تحسين أوضاع الأقليات هي أمور أساسية لتحقيق المصالحة والتعايش السلمي، والمساعدة على عودة المشردين داخليا، الذين وصل عددهم في شهر أيلول/سبتمبر إلى ١٦ ٤١٨ مشردا، وفقا للأرقام الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وستكون معالجة مسألة المشردين داخليا ضرورية، لتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراع. ونقدر اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس لمتابعة مسألة الأشخاص المفقودين. ويجب إحراز تقدم في تلك المنطقة، لأن الزمن وسن المشاركين لا يساعدان على تحقيق نتائج. ولأسر الأشخاص المفقودين الحق في معرفة الحقيقة وإقامة العدالة. إنها مسألة ملحة وأساسية بالنسبة للقانون الإنساني.

إن احترام كل مجتمع من المجتمعات المحلية والثقافة والمعتقدات الدينية، وكذلك السياسات الرامية إلى حماية الأقليات، أمر ضروري لتوطيد السلام. وتشكل الحقيقة والعدالة والمصالحة والأمن والمساواة في الحقوق والضمانات والعمليات الشاملة للجميع، أسس تحقيق السلام المستدام. ونقدر الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة على أرض الواقع، والاتحاد الأوروبي بوصفه ميسرا للحوار، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها شريكا متعاونا، وننوه بعمل جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، يود الوفد السنغالي أن يشيد بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على وضوح تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2017/911). كما نعرب عن الشكر للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد داتشيتش، والسفيرة تشيتاكو، اللذين استمعنا لبيانيهما باهتمام.

ويرحب وفد بلدي بالجهود المنسقة التي تبذلها مختلف الأحزاب السياسية، التي أدت بدعم من كتلة صرب كوسوفو في الجمعية، إلى انتخاب مكتب الجمعية وتشكيل حكومة جديدة، وبالتالي إنهاء حالة الجمود السياسي المستمر منذ أشهر. وتشكل في رأينا، تلك التطورات، فضلا عن إجراء انتخابات محلية حرة وشفافة بمشاركة واسعة من البلديات الصربية في الشمال، تقدما كبيرا جديرا بالثناء. ولذلك، فإننا نشجع الأطراف السياسية المعنية في كوسوفو، من جهة، على مواصلة عملها في الحفاظ على المناخ السياسي السلمي، الذي تعتمد عليه إلى حد كبير فعالية الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا اعتمادا كبيرا، ومن جهة أخرى، السلطات الصربية على تعزيز التزامها في إطار حوار بناء وهادئ مع بريشتينا.

وعلاوة على ذلك، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب بالتقدم الذي أحرزه الطرفان حتى الآن، في إطار ذلك الحوار تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يجب عليهما الالتزام به بروح بناءة، مع العلم أنه يظل يشكل السبيل العملي الوحيد لتطبيع العلاقات.

وفي المجال القضائي، يسهم إدماج وتنصيب ٤٠ قاضيا و ١٣ مدعيا عاما، من صرب شمال كوسوفو من قبل الرئيس

ثاتشي، في التقريب بين الطوائف وتعزيز السلام. ومما يشجع الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمته السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي عقد في بروكسل في ٣١ آب/أغسطس، والذي شارك فيه رئيسا صربيا وكوسوفو والتزما خلاله باستئناف الحوار على أعلى المستويات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت بالفعل في هذا الإطار.

ويجب أن تظل مسألة الأشخاص المفقودين واحدة من الأولويات. وهي تتطلب أن يبدي قادة الطرفين إرادة سياسية قوية لتزويد الأسر التي ظلت تنتظر منذ زمن طويل بإجابات.

وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها قوات الأمن بهدف مكافحة التطرف العنيف في كوسوفو وكذلك الأنشطة البناءة المضطلع بها في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تسهم في تعزيز الإنجازات التي تحققت في مجالات الدفاع وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وبالمثل، نرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في تعزيز المصالحة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان ودعم عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وتود السنغال أن تؤكد مجددا دعمها المطلق للبرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتعزيز الثقة بين الطوائف من خلال حماية التراث الثقافي. وندعو، في ذلك الصدد، إلى زيادة التعاون في مجال تبادل المعلومات.

في الختام، يشيد وفد بلدي مرة أخرى إشادة مستحقة بالممثل الخاص للأمين العام على قيادته الحكيمة للبعثة، فيما يعرب عن تقديره لقوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي وللاتحاد الأوروبي نفسه ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إسهاماتهم القيمة في بناء مجتمع يسوده السلام والرخاء في كوسوفو.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السفيرة تشيتاكو والوزير داتشيتش على مشاركتهما.

نهنئ كوسوفو على تشكيل حكومة جديدة في أعقاب انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وسلمية جرت في حزيران/يونيه، الأمر الذي يدل بوضوح على نضج كوسوفو ديمقراطيا. كما نرحب بنجاح الانتخابات المحلية التي أجرتها كوسوفو في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يمثل دليلا آخر على التقدم المستمر في كوسوفو. ونحث القادة المنتخبين حديثا في كوسوفو على استخدام ولاياتهم بحكمة من أجل النهوض برفاه جميع الطوائف في كوسوفو وللحفاظ على التقدم المحرز صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. وكذلك نرحب بالتقدم الذي حدث مؤخرا في الحوار بين كوسوفو وصربيا، متمثلا في الإدماج الناجح للقضاة وأعضاء النيابة العامة والموظفين الإداريين من صرب كوسوفو في السلطة القضائية لكوسوفو.

ونقدر مساهمات الاتحاد الأوروبي، بوصفه الميسر لحوار بروكسل، تقديرا كبيرا. ونؤكد مجددا دعمنا للحوار ونشجع الزعماء في كل من بلغراد وبريشتينا على مواصلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى إبرام اتفاق بشأن التطبيع.

وكما قلنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، فإن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة قد أنجزت ولايتها في كوسوفو منذ زمن بعيد. وما من شك في أن البعثة نجحت على مر السنين في مساعدة كوسوفو على بناء مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق، تدعم سيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تفخر بهذه الإنجازات وبقصة النجاح هذه.

ولكن حان الوقت الآن للبعثة لكي تنفذ عملية انتقالية. ويتعين توجيه موارد الأمم المتحدة نحو مسائل أكثر أهمية. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا، في ذلك الصدد، أنه ينبغي لمجلس الأمن

أن ينظر في بعثة الأمم المتحدة في إطار قالب يتيح لنا أن نناقش، بالتفصيل، مقترحات تحسين البعثة وتعديل مواردها بما يتماشى مع أي احتياجات على أرض الواقع. فالقالب الحالي لا يسمح لنا كمجلس بتقييم البعثة ومستقبلها بجدية. وكذلك نكرر دعوتنا للمجلس إلى تعديل فترة تقديم التقارير والإحاطات الإعلامية عن البعثة. فيجب أن تتغير فترة تقديم التقارير والإحاطات الإعلامية عن البعثة من كل ثلاثة أشهر إلى كل ستة أشهر أو أكثر.

وقد أوصينا، خلال آخر إحاطة إعلامية، في آب/أغسطس (انظر S/PV.8025)، بأن يقدم الأمين العام في تقريره المقبل تقييما للتخفيضات المحتملة في الميزانية والموظفين مع التركيز على الحد من الازدواجية (انظر S/PV.8025). ونكرر توصيتنا بتقديم هذا التقرير.

أخيرا، ما زلنا نؤيد بقوة الاعتراف الدولي الكامل بكوسوفو وعضويتها في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف بعد بكوسوفو على الانضمام إلى المائة وعشرة أعضاء في الأمم المتحدة الذين اعترفوا فعلا بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته الإعلامية. كما أرحب بنائب رئيس الوزراء داتشيتش وبالسفيرة تشيتاكو في مجلس الأمن، وأشكرهما على بيانيهما البناءين في هذا الصباح.

لقد مرت ثلاثة أشهر منذ أن اجتمع المجلس لمناقشة الحالة في كوسوفو وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2017/911)، فإنها كانت فترة هادئة نسبيا، وهي فترة لا تستدعي اهتمام المجلس بهذه السرعة بعد جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8025).

وشهدنا، منذ آخر اجتماع لنا، تشكيل حكومة جديدة وجمعية وطنية، وهو أمر جدير بالترحيب. وكما أوضح وزير الدولة لشؤون أوروبا في المملكة المتحدة، السير آلان دونكان، لدى زيارته إلى بريشتينا في الأسبوع الماضي، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع كوسوفو بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون ومعالجة مواطن الضعف في نظام العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة. كما إننا نرحب بالتزامات الحكومة بمعالجة قضايا الماضي الشديدة التعقيد، بما في ذلك الأشخاص المفقودون والعنف الجنسي. وستدعم المملكة المتحدة كوسوفو في هذه الجهود. ونحن نسلم بأنه يتعين على كوسوفو أن تتصالح مع الماضي، حتى تتمكن من التطلع إلى المستقبل.

وكذلك شهدنا، خلال فترة ربع السنة الماضي، إجراء انتخابات بلدية حرة ونزيهة بدرجة كبيرة في معظم أنحاء كوسوفو، وهي خطوة محمودة عقب إجراء انتخابات حرة ونزيهة في حزيران/يونيه. غير أننا، مع ذلك، نشعر بالقلق إزاء التخويف السلبي المنسق داخل المناطق ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، الموجه ضد المرشحين المتنافسين ضد قائمة صربسكا. فلا مكان لهذا السلوك في كوسوفو أو، في الواقع، في أي بلد آخر يسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن الهدف المتمثل في عضوية الاتحاد الأوروبي مشترك بين صربيا وكوسوفو، وأود أن أشدد على ضرورة تطبيع العلاقات بين هذين البلدين للمساعدة على بلوغ هذا الهدف. ويشكل الحوار الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي جزءا أساسيا من هذه الجهود. ولكلا الطرفين دور على نفس القدر من الأهمية في إنجاح الحوار، وأحث الطرفين في القاعة اليوم على مضاعفة جهودهما لتنفيذ اتفاقات الحوار من أجل بلوغ هدفهما المشترك. ونظرا لأن ما يشكل المنتدى المستقبلي لكوسوفو وصربيا هي بروكسل وليس مجلس الأمن، ينبغي أن يكون لتبادلات الآراء البناءة في

بروكسل، كالتي تجري بين الرئيسين فوتشيتش وثاتشي، صدى أكبر من التبادلات التي تحدث في هذه القاعة.

ونرحب بطبيعة الحال بالخدمات التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مدى سنوات، ونحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام على كل ما ببذله من جهود. ولكن مثلما يتعين على كوسوفو أن تتصالح مع الماضي، كذلك يتعين على البعثة نفس الشيء. فالأمم المتحدة بحاجة إلى الاعتراف بأن كوسوفو اليوم ليست هي نفس البلد عندما وصلت إليها البعثة لأول مرة. فببساطة، تغيرت البيئة التشغيلية للبعثة، وإذا استمر الاتجاه الحالي، فإنها ستواصل التغير نحو الأفضل. ولذلك، يتعين علينا أن نرى انتقالا كاملا وفعالا من البعثة إلى مؤسسات كوسوفو أو المنظمات الدولية الأخرى التي تولت القيام بالأدوار التاريخية لبعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن الأشخاص المفقودين. فهذا وقت يتعين فيه على البعثة أن تقلل من أعبائها لا أن تزيدها.

وللمساعدة في هذا الجهد، نريد أن نرى بعثة للأمم المتحدة أصغر حجما وأكثر فعالية، مع زيادة التركيز على الأولويات الراسخة والمتفق عليها. وهذا نداء وجهناه مرات عديدة نحن وغيرنا في هذه القاعة، ونشعر بخيبة أمل ألا نرى ورود خيارات لإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في التقرير الأخير للأمين العام.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على موقف المملكة المتحدة الثابت المتمثل في أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لأن يجتمع مجلس الأمن على نحو أقل تواترا بشأن هذه المسألة. فعدد المسائل المدرجة في جدول أعمالنا آخذ في الازدياد. وينبغي لنا أن نركّز وقتنا واهتمامنا على التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين. وينبغي لنا جميعا في هذه القاعة أن نكون ممتنين لأن الحالة في كوسوفو لم تعد تقع ضمن هذه الفئة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في كوسوفو. كما نرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، معالي السيد داتشيتش، ونشكره على بيانه. وكذلك نشكر السفيرة تشيتاكو على بيانها.

ظل موقفنا بشأن المسألة قيد البحث مترسخا على الدوام في التزامنا بالإسهام في تحقيق السلام بين الطرفين. ونعيد تأكيد دعمنا للحل السلمي والودي لجميع المسائل المعلقة بين بلغراد وبريشتينا، وفقا لاتفاق بروكسل.

ونرحب أيضا بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو، ونشعر بالارتياح لتجديد التزام القادة من كلا الجانبين في الفترة المشمولة بالتقرير بإطلاق مرحلة جديدة من الحوار لتطبيع علاقاتهما. ونحيط علما في هذا الصدد، باستئناف الحوار على المستوى الرئاسي بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي في بروكسل ونيويورك. ونرحب أيضا بالاتفاق الذي توصلا إليه على الخطوات النهائية للتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالسلطة القضائية.

ومع ذلك، فإننا نفهم من تقرير الأمين العام (S/2017/911) أنه، وبالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المتعلق بالسلطة القضائية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة، ونأمل أن يتم سدها قريبا خاصة، فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في بعض الأحكام الرئيسية من الاتفاق الذي يسّره الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، في جملة أمور، إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، الذي لا يزال يشكل شاغلا اجتماعيا.

ويحدونا الأمل في أن تواصل القيادتان الجديدتان في بلغراد وبريشتينا الحوار بينهما وأن تحافظا على الزخم الذي تحقق بروح إيجابية وبناءة كي تتمكنا من التصدي للمسائل المعلقة عن طريق الوسائل السلمية. ويتطلب ذلك امتناع كلا الجانبين عن الإجراءات والبيانات التي من شأنها إثارة الخلافات العرقية، وأن يبذلا جهودا لتهيئة مناخ من الثقة والأمان يؤدي بهما إلى الحوار.

وتؤيد إثيوبيا تماما العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية الوفاء بولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونثني على تعاونها مع السلطات البلدية وممثلي الطوائف لدعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الطوائف وتشجيع المصالحة بينها علاوة على بناء الثقة. وبالمثل نثني على الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لتنفيذ التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف وزيادة نزعة التطرف عن طريق إشراك الشباب والنساء بطريقة بناءة في تلك الجهود.

ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي والمصالحة بين الطوائف وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة بأسرها. ونشيد أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بكوسوفو، ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وعلى قوة كوسوفو لإسهامهما القيّم في مجالي سيادة القانون والأمن في كوسوفو.

ختاما، أود القول بأن الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة سيُكفلان حتما عندما يتحلى الطرفان بالإرادة والعزم السياسيين. وندعو كليهما مرة أخرى إلى مواصلة الالتزام بالحوار والتفاوض لإيجاد حل مقبول لديهما.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين بالشكر إلى السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. وترحب الصين بوجود السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، في القاعة لمخاطبة المجلس. واستمعت بعناية شديدة أيضا للبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

وفي الوقت الحالي، ما تزال الحالة الأمنية في منطقة كوسوفو مستقرة نسبيا، على الرغم من وجود بعض المسائل المعقدة. وترحب الصين باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا منذ آب/أغسطس. ونأمل أن يواصل الجانبان التزامهما بالاتجاه العام للتسوية السياسية، وأن يواصلا تنفيذ الاتفاقات القائمة، وأن يعملا تدريجيا على زيادة الثقة المتبادلة بينهما لتهيئة الظروف المواتية للتسوية السلمية النهائية لخلافاتهما.

وبالنسبة للطوائف العرقية في كوسوفو، فإن تحقيق المصالحة والتعايش السلمي يحققان المصالح المشتركة للجميع ويلبيان احتياجات التنمية والرخاء في كوسوفو وفي البلدان الأخرى في المنطقة. وتأمل الصين بأن تعطي الأطراف المعنية دائما الأولوية لرفاه السكان، وأن تتخذ تدابير فعالة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، فضلا عن الامتناع عن جميع الأفعال والخطب التي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوترات، فضلا عن كفالة السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان.

ويوفر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) أساسا قانونيا هاما لتسوية مسألة كوسوفو. وينبغي لجميع الأطراف الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن تسعى إلى تسوية مقبولة لجميع الأطراف عن طريق الحوار والتفاوض وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤكد الصين احترامها لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونتفهم الشواغل المشروعة للبلد إزاء مسألة كوسوفو، ونثني على جهوده الرامية إلى السعي إلى تسوية سياسية. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاهتمام الذي يوليه لمسألة كوسوفو، إلى جانب مواصلة الالتزام بدعم التوصل إلى تسوية مقبولة للمسألة.

وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين، في أداء مهامها وفقا لولايتها وتعاونها البناء مع جميع الأطراف. ونأمل أن تواصل البعثة وقوة كوسوفو العمل معا في تعاون وثيق لكي تؤديا دورا إيجابيا وبنّاء في المساعدة على تحسين الوضع الميداني تدريجيا والتوصل إلى تسوية مسألة كوسوفو في وقت مبكر.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا السيد ظاهر تانين الممثل الخاص

للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الوافية. ونشكر أيضا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السفير إيفيتسا داتشيتش، والسيدة فلورا تشيتاكو، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تكرر بوليفيا دعوتها إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة جمهورية صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ومن ذلك المنطلق، ووفقا لذلك القرار، ترى بوليفيا أن من المهم أن تتقيد الأطراف بالالتزامات التي تعهدت بها أثناء المفاوضات التي عُقدت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. ونحث الأطراف على العمل ضمن ذلك الإطار صوب التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار وفي امتثال للتفاوض، تمشيا مع أحكام القانون الدولي.

وفي ذلك الصدد، تدعو بوليفيا الأطراف إلى التقيد بالأحكام المنصوص عليها منذ أربع سنوات في اتفاق بروكسل بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية حتى يُكفَل الأمن والحقوق الإنسانية للصرب المقيمين في كوسوفو وميتوهيا. ونطلب إلى الممثل الخاص أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الاتفاق الذي نعتبره أساسيا لتحقيق تسوية سلمية في الأجل الطويل.

وتعرب بوليفيا عن تقديرها للجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي، وتثني على جهود الوساطة التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لتمكين الأطراف من الاتفاق على الخطوات النهائية للتنفيذ الكامل للاتفاق القضائي، وهو ما يدل على التصميم على المضي قدما في تنفيذ الاتفاقات القائمة. وبالتالي، فإن الحوار الذي يسّره الاتحاد الأوروبي ما يزال مواتيا لتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ونشيد أيضا بمبادرة الرئيس فوتشيتش، رئيس صربيا، الرامية إلى إطلاق حوار داخلي بشأن مسألة كوسوفو. وبالمثل، نثني على جهوده لتنسيق وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحوار وتشكيل فريق عامل يتألف من أعضاء من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

وتعرب بوليفيا عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة، تمشيا مع ولايتها في إطار قرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وندعوها إلى مواصلة العمل على بناء الثقة بين الأطراف، والاستفادة من مساعيها الحميدة لتخفيف حدة التوترات واستخدام الوسائل السلمية للبحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف، إلى جانب تعزيز الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان صونا للسلام واتساقا مع ميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد بوليفيا بجهود بعثة الأمم المتحدة المبذولة عبر التعاون مع السلطات البلدية وممثلي المجتمع المحلي في كوسوفو لحماية حقوق الطوائف وتعزيز المصالحة بينها، فضلا عن اتخاذ تدابير بناء الثقة وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا. ونشيد أيضا بجهودها الرامية إلى التشجيع على اعتماد النظم المعيارية المساعدة على إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وفي ذلك الصدد، ترحب بوليفيا بعقد المؤتمر الذي موّلته بعثة الأمم المتحدة بشأن الصعوبات في تحديد رفات الموتى، علاوة على إنتاج الفيلم الوثائقي ”ما لا يزال مفقودا“ لإحياء مناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري.

ونثني على إنشاء الأمين العام صندوقاً استئمانياً لتنفيذ مشاريع المساعدة المجتمعية لصالح طوائف الأقليات من الروما والأشكاليين والمصريين الذين كانوا ضحايا للتسمم بالرصاص نتيجة نقلهم إلى مخيمات المشردين داخلياً في شمال كوسوفو. ونشجع الدول الأعضاء على الإسهام في هذا الصندوق.

أخيراً، نحث القادة السياسيين على ممارسة الحذر في بياناتهم العامة فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لكوسوفو – دوائر كوسوفو المتخصصة – والامتناع عن الإدلاء بتصريحات تتضمن خطابا عدوانيا أو مؤججا للمشاعر. وترى بوليفيا أن سيادة القانون وتطبيقه المحايد أمر أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب

أن يتحمل المسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب المسؤولية عن أفعالهم، بغض النظر عن حالتهم. فالضحايا يستحقون العدالة.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية. كما أعرب عن امتناني لمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ويسرني أن أؤكد أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ظلت مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأن مؤسسات كوسوفو تمكّنت من المحافظة على بيئة سلمية في مشهد سياسي معقد. كما أننا شهدنا بعض التقدم في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، بسبب الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتكثيف الحوار السياسي بين الطرفين. وهذا يعني أن بلغراد وبريشتينا تتحركان في الاتجاه الصحيح وتتخذان خطوات هامة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة على الرغم من عدد من التحديات القائمة.

كما أنه يُثبت أننا بحاجة إلى استئناف المناقشات بشأن دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الظروف الراهنة وبشأن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن والتي تدعو إليها الحاجة لتعزيز الحوار السياسي ولتحقيق المصالحة التي طال انتظارها وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي ضوء الاتجاه العام في الوقت الحاضر، تدعم أوكرانيا فكرة تمديد الفترة المشمولة بالتقرير إلى ستة أشهر أو أكثر حتى، فضلاً عن النظر في الخيارات المحتملة لتقليص هيكل وحجم ومهام بعثة الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن موارد الأمم المتحدة التي ستتحرر بفضل ذلك يمكن أن يُستفاد منها بصورة أفضل في أماكن أخرى.

ونحن واثقون من إمكانية مجابهة هذه التحديات بنجاح في عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة النشطة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن هذا المنطلق، نرى أن الوقت مناسب لإجراء استعراض للبعثة بغية تزويد المجلس بالخيارات المتاحة بشأن كيفية تحسين فعالية البعثة.

ونرحّب بآخر البيانات التي أدلى بها الرئيس فوتشيتش بشأن بدء مرحلة جديدة من الحوار الداخلي، والذي ستحدد نتائجه العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ويحدونا الأمل في أن تُترجم هذه الخطوة إلى إجراءات تؤدي إلى التطبيع الكامل للعلاقات. وتشيد أوكرانيا باستعداد الجانبين لتكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة.

وفي رأينا، ينبغي أن تشمل الأولويات العليا الوفاء بالاتفاق بشأن إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية والاتفاق بشأن حرية التنقل عبر ميتروفيتسا والاتفاق بشأن الطاقة. ونقدر تقديراً عالياً دور الاتحاد الأوروبي في عملية تطبيع العلاقات والمساعدة التي يقدمها في تنفيذ خطة الإصلاح الأوروبية. وعلى الرغم من بعض المشاكل في هذا المجال الأخير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نرحب بالمشاورات غير الرسمية على أعلى المستويات التي أجريت هنا في نيويورك وفي بروكسل. ومواصلة بذل الجهود في اتجاه التنفيذ الكامل لاتفاق السلطة القضائية أمر جدير أيضاً باهتمامنا.

في الشهر المقبل، تُنهي أوكرانيا فترة ولايتها بصفتها عضواً منتخباً في المجلس، ومن المرجّح أن يكون هذا آخر بيان لنا بشأن هذه المسألة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن أوكرانيا لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا وتكثيف التعاون بينهما على الطريق نحو التكامل الأوروبي، الذي يمثل المفتاح الحقيقي للاستقرار على المدى الطويل.

السيد توميش (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين على المعلومات المستكملة التي قدمها عن التطورات الأخيرة. ونشكر أيضاً النائب الأول لرئيس

الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، والسيدة تشيتاكو على إحاطتيهما الإعلاميتين الحافلتين بالمعلومات.

إننا نؤيد تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو. ونرحب بالدور التيسيري لبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الحوار بين الطرفين. ويثني وفد بلدي أيضاً على قيادة الاتحاد الأوروبي في استضافة اجتماع رفيع المستوى بين الطرفين في بروكسل في ٣١ آب/أغسطس، وكذلك الاجتماع الذي عُقد على هامش الجمعية العامة في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ومن الأمور الواعدة للغاية اتفاق الجانبين على الانتهاء من خطوات تنفيذ الاتفاق المتعلق بالقضاء، والذي يهدف إلى إدماج القضاة وأعضاء النيابة العامة من الشمال ذي الأغلبية الصربية في سلطة كوسوفو القضائية. ونرى أيضاً اتخاذ تدابير بناءة لتنفيذ اتفاقات قائمة أخرى بين بلغراد وبريشتينا. ومن الأخبار السارة أنه جرى بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إدماج ٤٠ قاضياً و ١٣ من أعضاء النيابة العامة من الشمال ذي الأغلبية الصربية في النظام القضائي في كوسوفو.

وترحّب كازاخستان بالقرار الأخير الذي اتخذته بلغراد وبريشتينا لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحوار بينهما، وذلك بإشراك ممثلين عن الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والمنظمات الدينية. ويجب على جميع الأطراف المعنية تعزيز وتشجيع الخطوات التي ترسّخ المداولات بين شعبي صربيا وكوسوفو وإقناع السكان المحليين في كوسوفو بقبول نتائجها.

ومن المهم للغاية إبلاغ الطرفين والمجتمعات المحلية، بدقة وبالتفصيل، بالفوائد الاقتصادية التي جناها السكان المحليون في كوسوفو. والسكان بحاجة إلى أن يعرفوا أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن حل مشاكل البطالة والفساد والجريمة المنظمة والتعليم والرعاية الصحية، من بين أمور أخرى. ومن شأن جميع هذه الأنشطة للتوعية أن تساعد في كسب الدعم الذي تشتد الحاجة إليه.

ومن المهم جداً أن تكون أي مناقشات لمتابعة اتفاق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية شاملة للجميع، وذلك في ظل مشاركة وثيقة وفعالة لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتتطلب الحالة في كوسوفو الاهتمام المستمر من مجلس الأمن. ولا يزال هناك عدد من المسائل المعقدة والحساسة، مثل انعدام الثقة بين الطوائف والعدد الكبير من الأشخاص المفقودين وتنفيذ قانون يتعلق باستخدام اللغات.

ولا يقل أهمية عن ذلك حماية الجماعات الضعيفة والتراث الثقافي في كوسوفو. والتنفيذ الكامل لقوانين اللغات لحماية الطوائف التي لا تشكّل أغلبية أمر بالغ الأهمية لكفالة المساواة في الحقوق والحفاظ على تراث كل من كوسوفو وصربيا والتنوع الثقافي لهما. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بالتصدي لمسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي هذا الصدد، ندعو سلطات كوسوفو إلى سحب قرارها بتقليص المهلة الزمنية للتحقق من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونطلب إعادة إدماج الضحايا اقتصادياً وتمكينهم اجتماعياً ودعمهم نفسياً.

كما ينبغي معالجة مسألة عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم أيضا. وفي ظل التزايد السريع في أعداد السكان الشباب في كوسوفو، هناك حاجة أيضاً إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، بشأن الشباب والسلام والأمن، وتقديم الدعم الكامل للمشاركة المحمودة للشباب من جميع الأعراق بغية تعزيز المصالحة. ولذلك، يظلّ إحراز تقدّم في تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو بالغ الأهمية لكلا الجانبين، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان ككل.

وأخيراً، لن يتحقق الاستقرار إلا إذا التزم الطرفان باتفاقات تتجنب الخطاب القومي والاستفزازي وتركز على تعزيز المصالحة والوساطة بين المجتمعات المحلية، فضلاً عن سلوك سبيل الثقة

وتدابير بناء الثقة وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات في كوسوفو.

السيد مصطفى (مصر): يطيب لي، في بداية حديثي، أن أتقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الوافية للمجلس حول التقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتؤكد مصر مجددا على دعمها الكامل له في الاضطلاع بمهامه. كما أشكر كلا من السيد إيفيتسا داتشيتش، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو على بيانيهما اليوم.

ترحب مصر بالتطورات السياسية الهامة التي شهدتها كوسوفو خلال الفترة الماضية والتي تمثلت في إعادة انتخاب رئيس البرلمان وتشكيل الحكومة الجديدة، مما أنهى حالة الجمود السياسي التي سادت البلد منذ إجراء الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيه الماضي. وتدعو مصر الحكومة الجديدة إلى استئناف الجهود الرامية إلى دفع برنامج الإصلاح والبناء على التقدم المحرز في العديد من المجالات، ولا سيما في ما يتعلق بتعزيز سيادة القانون ودفع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال تبني سياسات لخلق فرص عمل جديدة وتحسين مناخ الاستثمار في البلد. كما تأمل مصر في أن تشرع الحكومة في تناول بعض الأمور الملحة، ومن بينها مسألة ترسيم الحدود مع الجبل الأسود وعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، وبما يسرع من وتيرة الاندماج الإقليمي في المؤسسات الأوروبية وينعكس إيجابا ليس فقط على الأمن والاستقرار في كوسوفو، ولكن أيضا على منطقة غرب البلقان بأسرها.

واتصالا بما تقدم، فإننا نشيد باستئناف الحوار بين بريشتينا وبلغراد على المستوى الرئاسي في كل من بروكسل وعلى هامش أعمال الشق رفيع المستوى للجمعية العامة. وتؤكد مصر أن الحوار رفيع المستوى بين الجانبين والذي ييسره الاتحاد الأوروبي لا يزال الإطار الأنسب لتسوية كافة الأمور العالقة بينهما بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، فإننا نثمن ما جاء في التقرير (S/2017/911) بشأن الإدراك المتزايد للجهات الفاعلة السياسية في كلا الجانبين لأهمية تعزيز الحوار بينهما. كما نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا عقب المشاورات التي جرت في ٣١ آب/أغسطس في بروكسل بخصوص الخطوات النهائية للتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالسلطة القضائية، وندعو إلى سرعة تنفيذ الاتفاق، فضلا عن كافة الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ من خلال الحوار تنفيذا كاملا ودون إبطاء.

لقد دعت مصر دائما إلى ضرورة تجنب الخطاب التحريضي الذي يؤجج الانقسامات والتوترات الداخلية وممارسة الجانبين لأقصى درجات ضبط النفس والابتعاد عن اتخاذ أي خطوات أحادية قد تؤجج مشاعر التوتر. ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة الواسعة لصرب كوسوفو في الانتخابات التي عُقدت مؤخرا هي أمر يدعو إلى التفاؤل ويعزز من فرص إدماجهم في العملية السياسية.

ختاما، فإننا على قناعة بضرورة قيام بريشتينا وبلغراد بمواصلة العمل معا على تجاوز الخلافات بينهما والتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة، تلقى قبول الجانبين وتُرسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة على أسس التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع. كما أننا نرى أهمية الإسراع بوتيرة الاندماج الإقليمي في المؤسسات الأوروبية وبما ينعكس إيجابا على استقرار المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود أولا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السفير ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية والوزير داتشيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما البناءين.

إن إيطاليا تربطها علاقات صديقة قديمة العهد بكوسوفو وصربيا، كما أنها طالما دعمت المسار الذي اختارته بلدان غرب البلقان تجاه الاتحاد الأوروبي. فالتكامل الأوروبي هو مفتاح السلام والتنمية في المنطقة بأسرها على المدى الطويل. وستواصل إيطاليا تعزيز التكامل الإقليمي، بالاستناد إلى نتائج مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عُقد في تريستا في تموز/يوليه في ظل رئاستنا لعملية برلين.

ولا يزال تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا ذا أهمية حاسمة. ونشيد ببلغراد وبريشتينا على استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي على المستوى الرئاسي ونرحب بعزمهما على بدء مرحلة جديدة من ذلك الحوار. وندعو كلا الطرفين إلى اغتنام هذه الفرصة للمضي قدما بثبات نحو تطبيع العلاقات بينهما. ونرحب أيضا بقرار رئيس صربيا بدء حوار داخلي بهدف وضع سياسة عامة شاملة تحظى بتأييد واسع بشأن كوسوفو من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المحتملين. ونرحب بتشكيل حكومة جديدة في بريشتينا ونتطلع إلى إجراء الجولة الثانية من الانتخابات البلدية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة حرة ونزيهة.

وندعو الحكومة الجديدة إلى تكثيف جهودها الرامية إلى المضي قدما في الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد بشدة. وتشمل أهم التدابير العاجلة التي يتعين اتخاذها التصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود وتنفيذ رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. كما ينبغي أن تظل سيادة القانون والعدالة ومكافحة الفساد في صدارة جدول أعمال الحكومة. ونشدد أيضا على أهمية أن تضمن جميع الأطراف التعاون التام مع الدوائر المتخصصة. ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ونؤكد مساهمتنا في قوة كوسوفو.

وستواصل إيطاليا مساعدة كوسوفو، إدراكا منها للتحديات العديدة التي ما زال يتعين التصدي لها وآخذة في الاعتبار أيضا التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. ومن هذا المنطلق، فإننا نقف على أهبة الاستعداد لمناقشة مستقبل وجود الأمم المتحدة في البلد، والذي ينبغي تعديله ليتواءم مع الاحتياجات الحالية بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية وبما يتماشى مع الاستعراض الأوسع نطاقا لعمليات حفظ السلام. ولذلك، نتطلع إلى مقترحات الأمين العام في ذلك الصدد. ونحن مستعدون أيضا لتأييد تمديد الفترة المشمولة بهذا التقرير بما يتماشى مع تطور الحالة على أرض الواقع.

في الختام، أدعو الطرفين إلى الامتناع عن الشعارات الرنانة التي تنتمي إلى الماضي وتركيز طاقتهما واهتمامهما على مستقبل العلاقات. وستواصل إيطاليا القيام بدورها، على الصعيدين الدولي والثنائي وبصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في تيسير الحوار وبناء الثقة المتبادلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.